

إشكالية الإعراب في اللغة العربية
قديمًا وحديثًا

الدكتور: سالم علوي أستاذ محاضر
بكلية الآداب واللغات
جامعة الجزائر

ما علمتُ مصطلحا أصابه التحريف، وقصور الفهم مثل ما أصاب مفهوم الإعراب المشتق من لفظ «العرب» لما يعزى إليهم من الفصاحة والبيان... لأن الإعراب أجلّ علوم القرآن، إليه يفتقر كل بيان وهو الذي يفتح من الألفاظ الإغلاق، ويستخرج ض فحواها الأغلاق، وهو معيار الكلام الذي لا يبين نقصانه ورجحانه حتى يعرض عليه، ومقياسه الذي لا يميز بين سقيمه وسقيمه حتى يرجع إليه، وقد روي عن النبي (ص) أنه قال: "أعربوا القرآن والتمسوا غرائبه"¹.

إن هذه الرؤية العلمية الفسيحة للإعراب التي تجدها في مؤلفات العلماء الأصلاء، والمبثوثة في مؤلفاتهم المختلفة: الفقهية والأصولية والنحوية والأدبية وغيرها هي التي افتقدها العلماء العرب المتأخرون، وحسروا مصطلح الإعراب في خان ضيق يعنون به الحركات الثلاث: الرفع والنصب والجر التي تتجلى في أواخر الأسماء المعربة والأفعال المضارعة لها من الكلم المفردة التي لا يمازجها الإعراب في عرف العلماء الأصلاء "لأن الاسم إذا كان وحده مفردا من غير ضميمة إليه لم يستحق الإعراب، لأن الإعراب إنما به المفروق بين العاني. فإذا كان وحده كان كصوت تُصوّت به، فإن ركبته، مع غيره تركيبا تحمل به الفائدة نحو قولك: زيدٌ منطلقٌ، وقام بكرٌ.... فحينئذ يستحق الإعراب لإخبارك عنه"².

أجل إن هذه الحركات دلالات معربة عن مقاصد وأغراض داخل تضاريس النص اللغوي، وليست هذه الحركات دلالات معزولة عن المكونات الأساسية الأخرى في التركيبية النحوية للكلام العربي، فالإعراب يستشف أسرار التراكيب ويتوَّخاها عبر تجلياتها المتعددة

¹- الطبرسي: "جمع البيان في تفسير القرآن م 1. ص: 27

²- ابن يعيش: "شرح مفصل الزمخشري" ج 1. ص: 72.

كالهيئة والتقديم والتأخير والتعريف والتنكير " فعلى الناظر في كتاب الله الكاشف عن أسرارهِ النظر في هيئة الكلمة وصيغتها ومحلها ككونها مبتدأ أو خيراً أو فاعلة أو مفعولة أو في مبادئ الكلام أو في الجواب، إلى غير ذلك من تعريف أو تنكير أو جمع قلة أو كثرة إلى غير ذلك "1

وعلى هذا الأساس يكون مفهوم الإعراب ضمن المقاعد وصدق المعاني المتوخاة من استقامة التراكيب النحوية التواطئ عليها في اللسان العربي "الذي جعله الله شياً لكلامها، وحليّةً لنظامها، وفارقاً في بعض الأحوال بين الكلاميين المتكافئين. كالفاعل والمفعول، لا يفرق بينهما إذا تساوت حالاهما في إمكان الفعل أن يكون لكل واحد منهما إلا الإعراب، ولو أن قائلاً قال: " هذا قاتلٌ أخي " بالتثوين، وقال آخر: " هذا قاتلٌ أخي " بالإضافة لدلّ التثوين على أنه لم يقتله، ودلّ حذف التثوين على أنه قد قتله.

ولو أن قارئاً قرأ: {فَلَا يَحْزُكَ ۖ قَوْلُهُمْ، إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَ مَا يُعْلِنُونَ} 2، وترك طريق الابتداء بـ (أن) بالقول ينصبها بالضم فيها بالتنصيب على مذهب من ينصب (أن) بالقول كما ينصبها بالظن لقلب المعنى من جهته وأزاله عن طريقته وجعل النبي محزوناً لقولهم إن الله يعلم ما يعلنون، وهذا كفر ممن تعمد، ط وضرب من اللحن لا تجوز الصلاة به.

وقد قال رسول الله (ص): لا يُقْتَلُ قُرَشِيٌّ صبراً بعد اليوم"..
فمن رواه جزءاً أوجب ظاهر الكلام للقرشي أن لا يقتل، إن ارتدّ ولا يقتص منه إن قتل.

1- تزركشي بدر الدين: لبرهان في علوم القرآن ج 1. ص: 301.

2- سورة يس 76.

صبرا : أصلع الحبس، والصبر نصب الإنسان للقتل.

ومن رواه رفعا انصرف التأويل إلى الخبر عن قریش أنه لا يرتدّ منها أحد عن الإسلام فيستحقّ القتل¹ ، ومن هنا نعلم أن الإعراب ليس حلية يتحلّى بها الكلام العربي بل هو دلالات لإصدار الأحكام الفقهية والجراحية التي تقتضيها الشريعة الإسلامية، فحركة التثوين دلت على حدث مضى وانتهى، وتركها دليل على تواعد وارتجاع، وكسر همزة إن وفتحها تؤديان إلى مفهومي متضادين تمام التضاد، فكسرها هاد إلى سواء السبيل، وفتحها صاّد عنها، وهي دراسة نحوية نداولها في دروس النحو العربي، ولا نتعمق في فهمها، وإنما نهتم بالبنية الشكلية الظاهرة دون الغوص إلى مضامينها وأغراضها المتوخاه من وراء الملفوظ، وهي مقاصد نشأت عن اجتهاد ومعاناة واستقراء واسع لمجاري كلام العرب من أفواه الأعراب، ومن النصوص الثابتة والتواتر والتعاقب، قام بها علماء أفذاذ من وعى ودراية لخصائص اللسان العربي، ومكوناته الأساسية التي منها الإعراب الذي يعني البيات والوضوح للمقاصد والأهداف، ولم يحصروه في العلامة الحركية، كما حدث عند العلماء المتأخرين الذين انساق وراءهم خلق كثير من دارسي العربية في عصرنا هذا لاعتكافهم على المؤلفات القاصرة وتركهم المؤلفات العاربة، وعرفوا الإعراب بأنه: تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا، وأقسامه أربعة: رفع ونصب وحذف وجزم ... فللأسماء من ذلك الرفع والنصب وحذف و لا جزم فيها . وللأفعال من ذلك الرفع والنصب والجزم ولا خفض فيها².

إن هذا التحديد المخلّ لمصطلح لم يكن واردا بتاتا في مؤلفات العلماء العرب الأصلاء . فالزمخشري يقول في مفصله : " هذا وإن الإعراب أجدى من تفاريق العصا، أثاره الحسنة عديد الحصى، ومن لم يتق الله في تنزيله فاجترأ على تعاطي

1- ابن قتيبة: "تأويل مشكل القرآن" ص: 11-12

2- ابن جزم الصنهاجي: " من شرح العلامة الكفراوي" ص: 24-28-29 دار الفكر بيروت. بدون تاريخ.

تأويله، وهو غير معرب فقد ركب عَمِيَاءَ وَخَبَطَ خَبَطَ عشواء، وقال ماهو تقول واقتراء وهُراء وكلام الله منه براء. وهو المرقاة المنصوبة إلى علم البيان المطلع على نكت القرآن الكافل بإبراز محاسنه الوكل بإثارة معادنه، فالصاّد عنه كالساّد لطرق الخير كيلا تُسَلَّكَى والمريد بموارده أن تعاف وتترك. ولقد ندبني ما بالمسلمين من الأرب إلى معرفة كلام العرب، وما بني من الشفقة والحدب على أشياعي من حفة الأدب. لإنشاء كتاب في الإعراب" ¹.

وقد تمثل هذا المفهوم الجليل تمثلا بديعا عبد القاهر الجرجاني في موسوعاته العلمية وارتفع به إلى مستوى الإبداع الذي هو منتهى الدلالة البيانية بطريقته الذكية في تلمّس هذه الدلالات من خلال تحليله النصوص الأدبية وتذوقها وتبيين ما فيها من الرونق والحسن أو القبح والفحش . . .

فيقول مثال ذلك أن تنظر إلى قول ابن المعتز:

وإني على إشفاق عيني من العدى

لَتَجَنَّحَ مِنِّي نَظْرَةٌ تَمُ أَطْرُقِ.

فترى أن هذه الطّلاوة وهذا الظرف إنما هو لأن جعل النظرة تجنح "وليس هو كذلك، بل لأنه قال في أول البيت " وإني " حتى دخل السلام في قوله: " لتجنح " ثم قوله: " مني " ثم لأنه قال: " نظرة " ولم يقل " النظر " ثم لمكان " ثم "في قوله" ثم أطرق " ... وللطيفة أخرى نصرت هذه اللطائف وهي اعترضه بين اسم إن " وخبرها بقوله على إشفاق عيني من العدى " .

وإن أردت أعجب من ذلك فيما ذكرت لك فانظر إلى قوله:

¹- الزمخشري: المفصل في علم العربية ص: 4-5 مطبعة. التقدم ط1 سنة 1323 هـ

سَالَتْ عَلَيْهِ شِعَابُ الْحَيِّ حِينَ دَعَا

أَنْصَارُهُ يُوجُّوهُ كَالدَّنَانِيرِ

فإنك ترى هذه الاستعارة على لطفها وغرايتها إنما تم لها الحسن وانتهى إلى حيث انتهى، بما توخى في وضع الكلام من التقديم والتأخير، وتجدها قد ملّحت ولطفت بمعاونة ومؤازرته لها، وإن شككت فاعمد إلى الجارين والظرف، فأزل كلاهما عن مكانه الذي وضعه الشاعر فيل، فقل: "سالت شعاب الحي بوجوه الدنانير عليه حين دعا أنصاره، ثم انظر كيف يكون الحال وكيف يذهب الحسن والحلاوة، وكيف تُعدم أُرِيحِيَّتُكَ التي كانت، وكيف تذهب النشوة التي كانت، وكيف تذهب النشوة التي كنت تجدها"¹.

وخلاصة القول إن الكلام البشري هو مركب لغوي يحتوي على دواليب متعددة ومتناسقة ومتعاضدة تؤدي وظيفة تبليغية، ومنسجمة في تركيب نحوي.. فكل لغة تختص بنظام صوتي وإفرادي وتركيبية به تتمايز اللغات التي هي "أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"².

فكان من مميزات العربية أنها تجري في محورين:

أفقي صرفي، وعمودي تركيبية: Syntagmatique et

Paradigmatique

¹- عبد القادر الجرجاني: "دلائل الإعجاز" تحقيق محمود شاكر، ص: 98-99، ط2 1410هـ-1989

م، مطبعة والادي المؤسسة السعودية بمصر.

²- ابن جني: "الخصائص" ج 1، ص: 33.

Syntagmatique	محور تركيبى
	محور صرفى

فالمفردات التي تعاقب في خط عمودي، يتكفل بها علم الصرف الذي يخضع لضوابط معلومة البناء والدلالة.

أما المحور الثاني فإنه يجري في خط أفقي يمثل علم الإعراب تتوالى فيه الكلم وفق ما اقتضاه التركيب النحوي لأي لغة كانت فتسيل الكلم في جداول أفقية تعرف بالجمل تصب فيها المعاني لتؤدي أغراضا ومقاصد ينتجها المخاطبون لقضاء مآربهم في مستويات مختلفة ترتفع إلى درجة الإبداع الفني والأدبي، ومن هذا يصح لنا أن نطلق على هذا المحور "الميزان التركيبى" الذي يضاع الميزان الصرفي للتعارف عليه.

وقد أدرك هذا المفهوم ابن فارس في مؤلفه القيم "الصاحبي في فقه اللغة" فقال: "باب الخطاب الذي يقع به الإفهام من القائل، والفهم من السامع" يقع ذلك بين المتخاطبين من وجهين: أحدهما الإعراب، والآخر التصريف هذا فيمن يعرف الوجهين، فأما من لا يعرفهما فقد يمكن القائل إفهام السامع بوجوه يطول ذكرها من إشارة وغير ذلك. وإنما المعول على ما يقع في كتاب الله جل ثناؤه من الخطاب أو في سنة رسول الله (ص) أو غيرهما من الكلام المشترك في اللفظ.

فأما الإعراب، فيه تميز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين وذلك أن قائلًا لو قال: "ما أحسن زيد" غير معرب أو "ضرب عمرو زيد" غير معرب لم يقف على مراده، فإذا قال: ما أحسن زيدًا أو "ما أحسن زيد" أو "ما أحسن زيد" أبان الإعراب المعنى الذي أراده.

وهكذا يتبين لنا أنه لولا دلالة الإعراب الذي يعني البيان والتفريق بين المعاني المتداخلة ما عرفنا "ما أحسن زيدًا" أنها جملة تنطوي على التعجب والاستغراب من أمر ما حسن زيدًا، ولو سلطنا مسلك الإعراب الموروث عن عصور التخلف لكنّا قمنا بتحليل الجملة إلى عناصرها الأساسية دون ما احتوت عليه من دلالات وفوائد. وما لنا من سبيل على ذلك سوى الإشارة الموضوعية للتعجب وهي لا تعني شيئًا.

وفي الجملة الثانية "ما أحسن زيد" جملة استفهامية يستخبر بها عن أمر مجهول الهوية لدى المتكلم يبغى إفادته من المخاطب ما هو؟ أهو بصره؟ أو وجهه؟ أم أناقته وهندامه؟ أو ماذا فيه؟.. فهي جملة تحتاج إلى جواب، وكلتا الجملتين تدرجان في الأسلوب الإنشائي. أما الجملة الثالثة "ما أحسن زيد" فهي جملة خبرية منفية تحتل الصدق والكذب.

10 - ابن فارس : "الصاحبي في فقه اللغة" ص: 196-197
مكتبة بيروت. الطبعة الأولى 1414 هـ 1993م.

ونلاحظ أن "ما" في الجملتين الأوليين تنتميان إلى فئة الأسماء والثالثة تنتمي إلى الحروف. وكنا "ما أحسن" في الجملتين 3/1 تنتميان إلى فئة الأفعال، إلا أن الصيغة الأولى تنتمي إلى التراكيب الجامدة، لأن صيغة التعجب تختص بهذا البناء، أما "أحسن" الثانية فإنها تنتمي إلى الأسماء على صيغة أفعل التي لا يراد بها المفاضلة والمغالبة هنا.

ويقول ابن فارس عن ا لمحور العمودي: "وما التصريف فإن من فاته علمه فاته المعظم. لأننا نقول: "وجد" وهي كلمة مبهمة فإذا صرفناها أفصح، فقلنا في المال " وَجَدًا " وفي الضالة " وَجَدَانًا " وفي الغضب " مُوجِدَةً " وفي الحزن " وَجَدًا " .. وقال الله جل ثناؤه: {وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا. الجن 15 وقال: § وأقسطوا إن الله يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ § • المائدة. 45

كيف تحول العنى بالتصريف ض العدل إلى الجور؟¹

وفي رأي ابن فارس ليست الصيغ الصرفية وحدها هي الدالة على المعاني المختلفة، وإنما الحركات هي أيضا دلالات على الأشياء المختلفة وإذ (للعرب في ذلك ما ليس لغيرها. فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين العاني، يقولون: " مِفْتَاحُ " للآلة التي يفتح بها ، و " مَفْتَحُ " لموضع الفتح و " مِقْصَصٌ " لآلة القص، و " مِقْصَصٌ " للموضع الذي يكون فيه القص، و " مِخْلَبٌ " للقدح يُخْلَبُ فيه، و " مِخْلَبٌ " للمكان يحتلب فيه ذوات اللبن، ويقولون: " امرأة طاهر " من الحيض لأن الرجل لا يشاركها في الحيض، و " طاهرة " من العيوب، لأن الرجل يشاركها في هذه الطهارة وكذلك قاعد، من الحَبْلِ و " قاعِدة " من القعود².

إن هذين الميزانين مرتبطان، لا ينفك أحدهما عن الآخر، مع مراعاة ما يقتضيه كل ميزان من سلامة الحروف، وسلامة البنية العرقية ودلالاتها الوضعية والمستعملة منها المتواطئ عليها في قاموس أمة العرب، لأن التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصناعة³.

¹- ابن فارس، الصاحبي، ص: 197.

²- المرجع السابق نفسه والصفحة نفسها.

³- الاسترأبادي: " شرح شافية ابن الحاجب "، ج 1، ص: 06

وما قيل عن الميزان الصرفي يقال عن ميزان مجاري الكلام المعروف بالمحور التركيبي، الذي يزن الكلام المركب من كلمتين فأكثر أسندت إحداها إلى الأخرى، مع مراعاة التقديم والتأخير والحذف والذكر والتعريف والتكثير، شريطة أن ينطوي هذا التركيب على فائدة يحسن السكوت عندها.

والتزاماً منا بالبحث العلمي الموضوعي، وابتعاداً عن الذاتية المعادية للموضوعية المجردة عن كل ميل، نقول: إن هناك تبايناً بين إدراك العلماء العرب الخالص لدلالة معنى الإعراب، وبين العلماء العرب المتأخرين لهذه الدلالة، فأولئك يصدرون عن استقراء واجتهاد، وهؤلاء يصدرون عن لجاجة وعناد، فشتان ما بين الموقفين ، فسيبويه مؤلف " الكتاب " في العلوم اللسانية العربية يسمى الحركات الإعرابية "مجاري أواخر الكلم" ليصل إلى أن هذه الكلم تتألف فيما بينها في ركنين اثنين هما " السند والمسند إليه " وهذا هو الجانب الشكلي للكلام يعقبهما بباب هام جداً سماه " استقامة الكلام وإحالاته" ليبين لنا ترابط اللفظ بالمعنى لاقتناء الفائدة من هذا التركيب المتماسك، وهذا احتياط منه لأنه قد يتأتى لنا أن نكون تركيباً مؤلفاً من سند ومسند إليه ولكنه مفرغ لا ينطوي على فائدة، وضرب لنا الأمثلة الكافية على ذلك مما يدل على أن شروط التأليف متوفرة، ولكنها لا تحتوي على فائدة يقتضيها المقام، ويستسيفها النطق، ويقبلها العقل .

هذا وما وردت مادة " ع ر ب " في كتب الأوائل إلا وانصرف معناها إلى البيان واقبين والإفهام.. يقول ابن جني: "وما لفظة - أي الإعراب - فإنه مصدر أعربت عن الشيء إلا أوضحت عنه... ثم يقول: وأصل هذا كله قولهم " العرب " وذلك لما يعزى إليها الفصاحة، والإعراب والبيان، ومنه الحديث: الثَّيِّبُ تُعَرَّبُ عن نفسها

"¹ ، ولما استقرت العلوم العربية أخذ العلماء يبحثون عن الأصل والفرغ، وعن الثابت والمتغير فانتهوا إلى أن أصل الكلم البناء والحركات الإعرابية طارئة على الأسماء لإزالة الإبهام الذي قد يحصل في بعض المقامات .. فقالوا : " إن الأسماء لما كانت تَعْتَوِرُها المعاني، فتكون فاعلة أو مفعولة، ومضافة، ومضافة إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني، فقالوا: " ضرب زيدٌ عمرًا، فدلُّوا برفع زيدٍ على أن الفعل له، وينصب عمرو على أن الفعل واقع به. وقالوا: "ضُرِبَ زيدٌ"، فدلُّوا بتغيير أول الفعل ورفع زيدٍ على أن الفعل لما لم يسمَّ فاعله قد ناب منابه، وقالوا: هذا غلام زيدٍ، فدلُّوا بخفض زيدٍ على إضافة الغلام إليه، وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم، ويقدموا الفاعل.

إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني، هذا رأي جميع النحويين إلا " قطرباً" فإنه عاب عليهم هذا الاعتدال "².

ومهما يكن من أمر فإننا إذا تمعنا في رأي قطرب في أمر الإعراب بأن الكلام "لم يعرب للدلالة على المعاني، والفرق بين بعضها وبعض" فإننا نجد الخلاف بسيطاً بينه وبين الجمهور، إذ يرى أن العلة صوتية " إنما أعربت العرب كلامها، لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف. فلو يبطئون عند الإدراج. فلما وصلوا أمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام"³.

¹- ابن جني: "الخصائص" ج1، ص: 36

²- الزجاجي: الإيضاح في علل النحو " مطبعة المدني، 1378ل — 1969 م المؤسسة

السعودية بمصر.

³- المرجع السابق نفسه والمصفحة نفسها

وعلى هذا فالاختلاف بين الجمهور وقطرب في الشكل لا في الجوهر فقال المخالفون لرأيه: لو كان كما زعم لجاز خفضُ الفاعل مرة. ورفعهُ مرة أخرى ونصبه وجاز نصب المضاف إليه. لأن القصد في هذا إنما هو الحركة تعقب سكونا يعتدل به الكلام. وأي حركة أتى بها المتكلم أجزأته فهو مخبر في ذلك. وفي هذا فساد للكلام، وخروج عن أوضاع العرب وحكمه نظام كلامهم¹.

هذا الموقف لم يثر في نظام العربية الصوتي والإفرادي والتركيبية بالرغم من ادعاءات ابن مغضّاء. ومن سار على نهجه لأنها لم تمسّ البنية الأساسية للسان العربي. وإنما طالت بعض العلل الثواني والثلاث والإعراب التقديرية والمحلي، إنما الآفة الكبرى ما نجم عنها من قصور في الرؤية وعجز في الإدراك لدى بعض العلماء المعاصرين المتشيعين لشيوخهم من المستشرقين الذين ربطوا بين الحضارة والتقدم والإعراب والبداءة، ودعوا إلى استعمال اللهجات المحكيّة، لأنها متطورة ومسايرة للتقدم التكنولوجي على عكس العربية الفصحى الجامدة، إذ "الإعراب يتلاءم والحضارة، ونحن نرى في الإعراب في أي لغة بقية من البداءة"².

هذا هو أمر الدكتور "أنيس فريحة" في الإعراب بأنه ليس قيمة بقائية ولو أنه كان ضروريا للفهم والتفاهم لأبقت الحياة عليه. ولكنه زُخرِف. ولأنه بقية من بقايا العقلية القديمة في اللّغة في كل لغة. فإن الحياة نبذته. ويستمر في هذا الكلام الذي لا يرقى إلى درجة البحث العلمي اللغوي فيقول: "إن الإعراب عقبة في سبيل التفكير، ذلك مما لا شك فيه، وسقوطه من اللهجة المحكية خطوة هامة نحو تسير الكلام حتى يصبح طريقا ممهدا للفكر"³.

¹- المرجع نفسه ٠ ص: 71.

²- الدكتور أنيس فريحة؛ "نحو عربية سرّة" ص: 1.23

³- المرجع السابق. ص: 184.

ويخلص إلى اقتراح مشروع علمي - في نظره - تتوفر فيه الشروط الثلاثة التالية:

- أن يكون له أدب شعبي

- أن يكتب بالحروف اللاتينية

- أن تضبط أحكامه الصوتية والصرفية والنحوية وفق اللهجات المحلية.

أن هذا المشروع يهدف إلى هدم كل المقومات الأساسية للسان العربي. وفي طليعتها الإعراب والصرف اللذان يمثلان اكدى واللحمة في نسيج العربية كما بينا آنفاً، ويسعى إلى فصم الأجيال من تراثها المزبور بالحرف العربي المتواضع عليه منذ أمد مديد، لا نعلم بدايته. لكنه تجلّى في الموروث الحضاري الضخم الذي أنتجه السلف الصالح من الأمة الإسلامية في مشارق الأرض ومغاربها، واستفادت منه الإنسانية جمعاء، فكان تراثاً عالمياً. لهذا وذ الحاقفون على الحضارة العربية قصمها من الداخل وتفكيك نظامها اللغوي من أساسيته الذاتية، وصادف هذا الأمر هوّى في النفوس الضعيفة من بني الملة العربية أنفسهم، وزكاها المستشرقون الذي استشرى خطرهم في القرنين التاسع عشر والعشرين، فقد نادى قاسم أمين بتحرير اللغة العربية من الإعراب فقال: " لى رأي في الإعراب أنكره هنا بوجه الإجمال، وهو أن تبقى أواخر الكلمات ساكنة لا تتحرك بأي عامل من العوامل"¹.

ومختصر القول إنّ الإعراب مرّ بثلاث مراحل:

* المرحلة الأولى : مرحلة العفوية والفطرة الإلهية التي فتقت العبقورية العربية فكان الإعراب فيها يعني البيان والوضوح كأى أداء

¹- الدكتور أحمد سليمان ياقوت: " ظاهرة الإعراب "، ص: 37. نقلا من كتاب لقاسم أمين بعنوان: "

كلمات لقاسم أمين " ، ص 12 مطبعة الجريدة بمصر 1908.

لغوي متواضع عليه، حتى إذا سمع الإعرابي خَرَفْشَةَ النحويين في المصطلحات المستجدة في الساحة العلمية الجديدة التي اقتضتها الحياة المدنية المتطورة صرخ قائلاً:

ولست بنحوي يُلوكُ لِسَانُهُ

ولكن سَلِيقِي أَقُولُ فَأُعَرِّبُ

وبهذا المنظور تداوله العلماء الأوائل في مؤلفاتهم دون لاجاة ولا حجاج لكن ما إن استقرت الأمور، وانتشر الجدل بين العلماء العرب حتى أصبح الإعراب مصطلحاً نحوياً يعتورُ الأسماء المتمكنة والأفعال الضارعة لها بحركات تباين بين العاني المتكافئة التي لولاها لجُهل أصل الإفادة. ولا خلاف بين العلماء فيه إلا ما كان من أمر قطرب كما رأينا.

* وفي المرحلة الثانية: أدرك العربية ركود وجمود بسبب ما حل بأهلها من ضعف في مختلف مناحي الحياة الثقافية والسياسية والتربوية، فانكمش مصطلح الإعراب على نفسه واختزل في تعريف ابن جروم له " بأنه تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها، هذا. . ولم يدعُ أحد من هؤلاء العلماء إلى طرحه.

* أما في المرحلة الثالثة: فقد نادى أقوام بإزالته من الكلام العربي كما بينا، لكن هذه الدعوة لم تعمّر طويلاً، وتصدّى لها العلماء الأجلاء وأسقطوها وردوا لمصطلح الإعراب دلالاته الأصلية معتمدين في ذلك على ما ثبت بالنصوص الصريحة والحجج والعقليات، فخاب فآل الناعقين بسقوط الإعراب، بيد أن المعركة مازالت مستمرة، ولم يأخذ مصطلح الإعراب دلالاته واستقراره، إذ مازلنا نسمع بعض من مسهم زيف الزائغين عن جادة اللسان العربي والحاقلين عليه يميلون إلى الدعوة إلى إصلاح النحو تارة وإلى حذف بعض أبوابه تارة أخرى، ولن يجدوا إلى ذلك سبيلاً أبداً ما دامت العربية محفوظة بكتاب سماوي: § لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد § . فصلت 41.